



Distr.
GENERAL

TD/383
12 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH and FRENCH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة العاشرة

بانكوك، تايلند

١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

الإعلان الختامي للاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الأونكتاد العاشر

المعتمد بالإجماع في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠

نحن المشرعين الوطنيين، وقد انتخبنا شعبنا لتمثيلها، نجتمع في بانكوك بناء على دعوة الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الوطنية التايلندية عشية انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد العاشر).

وندعو البرلمانات وأعضاءها إلى المشاركة عن كثب في العملية التفاوضية الدولية بشأن مسائل التجارة والمالية والتنمية. وبوصفنا أعضاء في البرلمان فإننا نتحدث باسم ناخبينا الذين تخطوا الحدود الفاصلة بين الأغنياء والفقراء وبين رأس المال واليد العاملة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وبين المؤسسات الكبيرة والصغيرة الحجم. ونعرب عن مشاغلنا التي تشمل العديد من المسائل الفريدة التي تناصرها مختلف مجموعات الضغط. وبالإضافة إلى ذلك لا يمكن لمزيد المشاركة البرلمانية إلا أن يعود بالنفع على التنمية. فعلاً فإن الديمقراطية واحترام سيادة القانون والحكم المتميز بالشفافية والقابل للمساءلة أمام البرلمان تعتبر جميعاً أسساً لا غنى عنها لحسن الإدارة والتنمية المستدامة.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن الإفادة من عملية العولمة وتحرير التجارة إلا من خلال مزيد التضامن والتعاون الدولي بين جميع الشعوب. ومشاركتنا في وضع سياسة التنمية العالمية في الأونكتاد العاشر تكتسي أهمية إضافية في وقت يقيم فيه المجتمع العالمي القدرة المحتملة والمخاطر التي تتطوي عليها العولمة وينطوي عليها تحرير التجارة بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصادية العالميين، وفي وقت يقوم فيه المجتمع العالمي بوضع استراتيجيات إنمائية لجعل العولمة عملية تعود بالنفع على جميع الشعوب كافة. وبالتالي فإننا ننتهز هذه الفرصة لنعرض على الأونكتاد العاشر وجهات نظرنا حول الوضع الراهن للعولمة والتنمية.

تأثير العولمة

لقد كان لعملية العولمة والتحرير الحالتين تأثير كبير على الشعوب في جميع أنحاء العالم، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً. ويتيح كل من العولمة والتحرير فرصاً لم يسبق لها مثيل لتوسيع التجارة الدولية والاستثمار - وهما المولدان الرئيسيان للنمو والتنمية الاقتصاديين - ويمكن في نفس الوقت أن تكون لهما مضاعفات سلبية كبيرة على عملية التنمية إذا لم تتم إدارتهما على نحو ملائم. ولو أن تحرير المالية والتجارة قد أسهم في النمو الاقتصادي في بلدان عديدة إلا أن ذلك لم يكن الحال في بلدان أخرى، ولا سيما في البلدان التي هي أقل نمواً من غيرها. وتعد الأزمة المالية الآسيوية، التي أثّرت آثارها الشاملة سلباً على التجارة الدولية وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية في العديد من بلدان المنطقة وخارجها، مثالاً وجيهاً على مخاطر التحرير السريع للأسواق المالية والرأسمالية من دون الإشراف والتنظيم الملائمين وبدون وجود آلية فعالة لإدارة تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل.

وبالنسبة لعدد كبير من البلدان، لم يعط بعد النظام التجاري الدولي الحالي، في إطار منظمة التجارة العالمية، الفوائد المرجوة منه. والبلدان النامية ترى أن البلدان المتقدمة لم تنفذ بعد تنفيذاً كلياً، من حيث المضمون والروح على حد سواء، التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، وبشكل خاص في مجالات الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية والمنسوجات. فقد وضعت ولا تزال توضع حواجز غير تعريفية مختلفة. وهي تشعر أيضاً بأنه لا يزال يتعين على منظمة التجارة العالمية أن تقيم أرضية عادلة وأن تؤكد لهذه الأسباب حاجتها إلى معاملة خاصة وتفضيلية وإلى مساعدة تقنية، وبشكل خاص في مجال التدريب المهني، لتنفيذ التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية.

وهذه المشاغل تبرز الحاجة إلى تعزيز التضامن والتعاون الدوليين في تحويل أنظمة التجارة والمال والاستثمار الدولية القائمة إلى نظام أكثر تماسكاً يفضي إلى التنمية المستدامة وإلى تحقيق النمو للجميع.

ولئن كانت الإدارة العالمية تتطلب قواعد ومعايير وأنظمة دولية ومتعددة الأطراف، إلا أنه لا بد لها من أن تكون مرنة وأن تعمل في إطار متفق عليه. ويجب التفاوض في أنظمة ونظم متعددة الأطراف للسهر على المراعاة اللازمة لمشاغل مختلف مجموعات البلدان، والسهر أيضاً على إقامة توازن بين المصالح في نهاية المطاف.

ويتمثل الانشغال الرئيسي بهذا الخصوص في السهر على تمكين الأنظمة الناشئة المتعددة الأطراف لمختلف النماذج الوطنية للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي من السير في إطار من المعايير والقواعد مقبول عالمياً. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن لأي نظام عولمة أن يكون مقبولاً إذا حاول فرض ممارسات تقوم على نموذج واحد وتصرف النظر عن القيم الثقافية والاجتماعية التي شكّلت المجتمعات عبر العصور.

تحرير التجارة والتنمية البشرية

هناك توافق متزايد في الرأي وأن النمو الاقتصادي يجب أن يستخدم كوسيلة لتحقيق التنمية البشرية. ويجب أن يفضي النمو إلى تحسين ظروف عيش الشعوب. وبإمكان التجارة الدولية، بوصفها أداة اقتصادية، أن تقدم إسهاماً هاماً تحقيقاً لهذا الهدف عن طريق رفع مستويات المعيشة وتعزيز فرص العمل، وخلق نمو مطرد في الدخل الحقيقي، والقضاء على الفقر، وتأمين التنمية المستدامة.

ويحتاج الأمر إلى آليات لضمان تقاسم منافع التجارة على نطاق واسع، بما يشمل أيضاً البلدان التي هي حالياً مهمشة. وفي الوقت الذي نشجع فيه التجارة الحرة والمنصفة فإننا في حاجة إلى إرساء أرضية عادلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من التفكير في وضع ترتيبات لمد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بمعاملة خاصة وتفضيلية. ويجب إعطاء الأهمية للمساعدة في بناء القدرات.

والنظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية ينطوي على إمكانات مزيد تحرير التجارة، ما يوسع الفرص التجارية. ولإعطاء نتائج واقعية لا بد أن يكون لجولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة أساس واسع وجدول أعمال متوازن، مع مراعاة مصالح واهتمامات جميع المشاركين. ويجب أن تهدف المفاوضات الزراعية إلى تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في الإصلاح الجوهري، مع مراعاة مشاغل الأمن الغذائي ودور الزراعة في حماية البيئة. كما يجب إعادة النظر في الحواجز الحالية القائمة أمام توسع التجارة الزراعية، بوصف ذلك مسألة ملحة. وفي مجال الخدمات يجب أن يكون الهدف التوصل تدريجياً إلى تحقيق مستويات أعلى من التحرير. وفي حالة المنتجات من المصنوعات، لا بد أيضاً من التطرق للحواجز غير التعريفية للحفاظ على المنافع الناتجة عن تخفيض التعريفات. ولما كانت التكنولوجيا مفتاح تعزيز الإنتاجية والقدرة على المنافسة فإن تحسين ترتيبات تيسير نقل التكنولوجيا أمر لا بد منه.

وباعتبارنا أعضاء في البرلمان، فإننا نعيد تأكيد اعتقادنا بأن الرفاه الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للجميع - بالتساوي بين النساء والرجال، وبين الفقراء والمهمشين والأثرياء - يمكن أن يتحققا من خلال تشجيع التجارة الدولية. غير أن الأمر يحتاج إلى ضمان أن تؤدي العولمة ويؤدي التحرير بشكل فعال إلى تحسينات في معايير العمل والبيئة، وحماية الأطفال، وبشكل عام حماية حقوق الإنسان. ونشجع الحكومات على انتهاج سياسة تجارية تيسر التجارة الحرة والمفتوحة، دون أي جدول أعمال حمائي خفي.

إقامة نظام مالي دولي جديد وتسخير الموارد لأغراض التنمية

ما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يتحدث، منذ أعوام عديدة، باسم المجتمع البرلماني العالمي تأييداً لفكرة أنه لا بد من إقامة نظام مالي دولي جديد قصد التغلب على نقائص الترتيبات الحالية التي وضعت في بريتون وودز في الأربعينات.

ونتيجة للتحرير العالمي السريع للأسواق العالمية، ازدادت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من جميع الأنواع سرعة وحجماً. ولكن منافع تحرير تدفقات الأموال غالباً ما تبطلها الآثار السلبية لفرط تقلب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، كما ينعكس ذلك في الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة التي كانت لها مضاعفات سلبية خطيرة على التجارة العالمية وعلى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وخارجها. ولمعالجة مخاطر العولمة هذه، أصبحت الآن الحاجة إلى إقامة نظام دولي مالي جديد أكثر إلحاحاً.

ويجب أن تهدف إقامة نظام جديد إلى منع الأزمات، وتوفير آليات أفضل لإدارة المخاطر والأزمات، وتعزيز الاستقرار المالي الدولي لتشجيع التنمية التجارية والاقتصادية الدولية، وتكثيف مشاركة البلدان النامية في إصلاح النظام المالي الدولي. ويجب أن تشمل التدابير، في جملة أمور، تعزيز إمكانية التنبؤ بتدفقات رؤوس الأموال الدولية وشفافيتها؛ وتعزيز الإطار للتنظيم والإشراف الوطنيين والدوليين لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وإدخال ضمانات تقي من هجمات المضاربة؛ وتشجيع تقاسم الأعباء بين المدينين والدائنين؛ وتحسين دور المقرضين الدوليين في الملاذ الأخير وآليات الدعم المالي الإقليمية، بما في ذلك مسألة مشروطية الوصول إلى الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي. ونحن نعتقد أن الأونكتاد في وضع جيد يسمح له بمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على معالجة هذه المسائل.

وثمة اتجاه حالي يؤسف له للتقليل من أهمية ودلالة المساعدة الإنمائية الرسمية، التي هي مصدر حيوي للبلدان الأفقر من غيرها، التي ليس لها سوى منفذ ضئيل، أو ليس لها منفذ إلى رأس المال الدولي الخاص. وينبغي أن ينظر بقلق شديد إلى مستواها الحالي الذي يقل عن ٠,٣ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، بما يتعارض مع الهدف المتفق عليه عالمياً وهو ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة.

وينبغي أن نذكر في هذا الصدد أن المجتمع الدولي قد استخدم مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى طيلة العقد الماضي، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، لإعلان هدف القضاء على الفقر المطلق، وتحسين مستويات التعليم والرعاية الصحية والأمن الغذائي. وبالمثل اتفق على معايير وأهداف دولية واسعة في قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية مثل تعزيز دور المرأة، والقضاء على الممارسات التمييزية، وحقوق الطفل، وعمل الأطفال، والحصول على المياه والإصحاح، وحماية الغابات والتنوع الحيوي. ونحن نؤكد رأينا في أن بلوغ هذه الأهداف يستلزم تجديد الجهود لتنشيط تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الفقيرة.

ولقد شجعتنا القرارات الأخيرة بإلغاء الدين الخارجي للبلدان النامية الفقيرة - وهو إجراء دعا إليه الاتحاد البرلماني الدولي باستمرار. ومن المهم أن نضمن اليوم سرعة تنفيذ هذه القرارات حتى ترى البلدان المعنية فوائد إلغاء الدين بأسرع ما يمكن. كما أن هناك حاجة إلى مزيد من التنازلات في كل من المشروطة وحجم الديون الملغاة.

وإننا لعلّ ثقة من أن بوسع الأونكتاد أن يلعب دوراً هاماً في إلقاء نظرة جديدة على الهيكل الحالي لتمويل التنمية، من أجل إقامة آليات داخل النظام المتعدد الأطراف واتفاقات المساعدة الثنائية تحول دون تراكم الدين الخارجي على البلدان الفقيرة في المستقبل. ولعلّ أفضل طريقة لبلوغ هذا الهدف هي التحول الحاسم نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام، وتقديم التمويل الميسر كمنح بدلاً من القروض.

الحاجة إلى الشفافية والتفاوض النزيه

ينبغي للنظم المتعددة الأطراف والدولية - سواء في مجال التجارة أو التمويل أو التنظيم الاجتماعي أو البيئي - أن تكون شفافة دائماً في تصميمها وتطبيقها وممارستها. وإذا كانت أوجه تقدم كبيرة قد تحققت في السنوات الأخيرة لتحسين الشفافية في بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي فما زال هناك نقص في الشفافية في عمليات اتخاذ القرار والوظائف في مختلف الهيئات المتعددة الأطراف. ورغم أن عضوية هذه المنظمات تكاد تكون عالمية فإن بعض القرارات المهمة تتخذها قلة، كما أن السرية تحيط بسير هذه الهيئات، والوصول إلى المعلومات ذات الصلة يقتصر إلى حد كبير على الحكومات، ويستبعد الهيئات التشريعية والمجتمع المدني.

ويقوض نقص الشفافية عمليات العولمة الحميدة والحكم الديمقراطي. فقد جاءت التيسيرات التجارية المتعددة الأطراف في الماضي نتيجة مساومات ومفاوضات مكثفة. ومن هنا فإن دفع قضية التجارة الحرة إلى الأمام يعني تحقيق بيئة يمكن أن تجري فيها مفاوضات ومساومات منصفة، بطريقة شفافة، دون سيطرة الأقوياء سياسياً واقتصادياً. ونحن كبرلمانين نحث الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على التصدي لقضية الشفافية والمفاوضات المنصفة، بالمشاركة الكاملة لكل البلدان، قبل أن ينزلق العالم ثانية إلى نزعة الحماية.

وعلى المؤسسات المتعددة الأطراف بدورها أن تضع معايير للشفافية والمساءلة في عملية اتخاذ قراراتها، وفي أعمالها على المستويات العالمي والإقليمي والوطني وتلك قضية رئيسية في إدارة التجارة والتمويل الدوليين. وينبغي للشركات عبر الوطنية أن تكون شفافة بالمثل في ممارساتها، وأن تكون قابلة للمساءلة ومسؤولة، وخاصة فيما يتعلق بالمشاغل البيئية والعمالية والاجتماعية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للقضاء على الممارسات القائمة على الفساد في المعاملات العامة وبين الشركات.

وأخيراً فإننا نهيب بالاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره المنظمة العالمية لبرلمانات الدول ذات السيادة، أن يواصل ويعزز الحوار والتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف العاملة في ميدان التجارة والتمويل والتنمية، وبوجه خاص منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومؤسسات بريتون وودز، بهدف إضفاء طابع برلماني يمكن أعضاء البرلمانات من نقل اهتمامات الشعوب في كل مكان إلى هذه المؤسسات، والمساعدة في صهر التأييد الشعبي لعملها. ومن خلال زيادة مشاركة البرلمانات في وضع السياسة الإنمائية العالمية ستتمكن الهيئة التشريعية كذلك من الإسهام إسهاماً كبيراً في تطوير التغيير والتنسيق التشريعي اللازم لعمليات العولمة وتحرير التجارة القائمة على المشاركة.

أعمال المتابعة البرلمانية

كما نوصي بأن تعتمد البرلمانات ويعتمد أعضاؤها في كل بلد التدابير التالية:

- ضمان توزيع الوثيقة الختامية للأونكتاد العاشر، والإعلان الحالي للاجتماع البرلماني، على اللجان المعنية في البرلمانات؛
 - وكذلك ضمان بحث هاتين الوثيقتين في البرلمانات ولجانها الدائمة وحيثما أمكن من خلال مناقشات عامة في البرلمانات؛
 - ضمان الاستخدام الكامل لوظيفة البرلمانات الإشرافية بغية تأمين المتابعة الحكومية لحصيلة الأونكتاد العاشر.
- وأخيراً نوصي البرلمانات وأعضاءها العاملين من خلال منظماتهم العالمية، الاتحاد البرلماني الدولي، بما يلي:
- دعوة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي إلى إقرار هذا الإعلان، مما يحوله إلى بيان سياسة عامة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن التجارة والتمويل والتنمية؛
 - مطالبة أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي بتعميم هذا الإعلان على كل البرلمانات الممثلة في الاتحاد البرلماني الدولي، داعياً إياها إلى تبليغ محتوياته إلى كل الأجهزة البرلمانية ذات الصلة لكي تنظره وتسترشده؛
 - مطالبة الاتحاد البرلماني الدولي بوضع دليل عالمي لكل الأجهزة البرلمانية واللجان الدائمة التي تتناول قضايا التجارة والتمويل والتنمية، بغية تسهيل تقاسم المعلومات والخبرات ذات الصلة فيما بينها ومع الاتحاد البرلماني الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف؛
 - دعوة الاتحاد البرلماني الدولي والأونكتاد إلى العمل معاً عن كثب لإثارة وعي البرلمانات وأعضائها بآثار قضايا التجارة والاستثمار المحددة على التشريع الوطني، وتقديم المساعدة في هذا الشأن، بما في ذلك المساعدة من خلال تنظيم حلقات عمل برلمانية؛
 - دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى تنظيم مؤتمر عالمي متخصص عن قضايا التجارة والتمويل والتنمية يعقد في جنيف قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على أقصى حد؛
 - دعوة الهيئات المديرة للاتحاد البرلماني الدولي إلى إنشاء لجنة مخصصة لبحث القضايا المتعلقة بالمتابعة البرلمانية لمؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري الثالث في سياتل، والتقدم بتوصيات العمل المناسبة.